الفصل الثانى

هيكل النظام التخطيطى اللامركزى

هيكل النظام التخطيطى اللامركزى

العولمة وإقتصاد السوق يفرض على الدول النامية مواجهة مستجدات عظيمة الأثـــر علـــى الهياكل الإقتصادية والإجتماعية . ومنها تعرض الإقتصاديات الوطنية للمنافسة القوية من خلال الإندماج فى الإقتصاد العالمى بما ينعكس على هياكل الإنتاج والإستهلاك والتوزيع داخليا ، كذلك تعاظم فرص جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا أمام الدول الأقدر والأكفاء على ذلك . ومن ثم تضاعف الأعباء التنموية ، والتغير فى توجهـــات التنمية . وبالتالى يمكن القول أن التنمية فى ضوء تلك المستجدات تتمحور حول عدة ركائز أساسية منها :

- تنمية تلبى الإحتياجات الأساسية .
- تنمية تعتمد على الذات أولا .
- تنمية ذات تكنولوجيا ملائمة .
- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية .
- تنمية بعيدة عن التبعية .
- تنمية مستقره ومتواصلة .
- تنمية تحقق العدالة الإجتماعية .

وبالإضـــافة إلى الركائز السابقة فإن هناك أهداف إجتماعية للتنمية على قدر كبـــير – إن لـــم يكن الأكبر – من الأهمية لابد من العمل على تحقيقها ، وقد جاء فى تقريـــر التنمية للبنك الدولى عام 2000[1] أن الأهداف الإجتماعية للتنمية تنصب على العنصر البشرى ، وهى :

- تقليل الفقر فى المجتمع بمعدل النصف .
- تقديم (توفير) التعليم الأساسى الشامل .
- المساواة فى التعليم بين الجنسين .
- تقليل معدلات وفيات الأطفال .

---

[1] تقرير البنك الدولى "التنمية فى العالم – 2000" – البنك الدولى واشنطن2000 .

- تقليل وفيات الأمهات .
- التوصل لخدمات صحية فعالة .

ولإيجاد هذه الركائز المشار إليها ، وتحقيق الأهداف الإجتماعية التى يمكن أن تقـوم علـيها التنمية الشاملة ، فلابد من دور للدولة بمعنى أن الدولة هى القادرة على إيجـاد تلـك الركائـز التى تقوم عليها عملية التنمية ، ودور الدولة هذا يزداد إتساعا وصعوبة فى ظل العولمة وحرية السوق . ويتأتى هذا الدور التنموى للدولة عن طريق قيام الدولة بالمهام التالية:-

- الدولـة كشـريك فى التنمية ، وذلك فى القطاعات الإقتصادية المختلفة التى لايقدم عليها الإستثمار الخاص ، وكشريك أيضا مع المستثمرين فى بعض المشاريع وفى صور متعددة .
- الدولة كمحفز ، لتوجيه النشاط الإقتصادى الوجهة الأكثر إحتياجا فى المجتمع ، عن طريق تقديم حوافز متعددة ، من ضمنها مثلا توفير البنية التحتية .
- الدولة كمراقب ، حيث أن دور الدولة فى مراقبة النشاط الإقتصادى يتعاظم فى ظل حرية السوق .
- الدولـة رائدة، حيث مازال للدولة دور الريادة فى المجالات والقطاعات التى لايقدم علـيها القطـاع الخـاص، حيـث أنهـا قـد تكون غير رابحة (قطاعات الخدمات الإجتماعـية)، أو ذات عائد بعيد المدى (البحوث ، التكنولوجيا ، التطوير) ، وبعض القطاعات الإستراتيجية التى تحتفظ بها الدولة (قطاع البترول ...).
- الدولة كميسر لأمور الإستثمار ، حيث تسهل إمكانيات وإجراءات الإستثمار وقوانينه بما يشجع كبار وصغار المستثمرين على إستثمار أموالهم .

ومن ثم يتضح أن نجاح عملية التنمية فى تحقيق أهداف المجتمع يتوقف إلى حد بعـيد على مدى القدرة على التأثير فى توجهات الإقتصاد القومى بما يخدم(أو يحقق) تلـك الأهـداف. **وذلك لن يتأتى إلا عن طريق خطة قومية شاملة تشارك فيها كافة منظمات ومؤسسات المجتمع** .

ففى ظل آليات السوق الحر تستند التنمية على مايقوم به كل من القطاع الخاص،

والدولة من أنشطة إقتصادية وإجتماعية . حيث يقوم القطاع الخاص بالتخطيط لمنشآته وتحديـــد أهدافها المرحلية والمستقبلية فى ضوء رؤية المنشأة[1] الخاصة. كما تخطط الدولة أنشطتها وبرامجها فى ضوء الأهداف القومية ، وقد تتداخل الأهداف والخطط أو تتعارض لكل من القطاع الخاص والدولة ذلك إذا لم يكن هناك تنسيق بينهما . ومن هنا جـــاء أهمـــية أن تكون هناك خطة قومية شاملة يشارك فيها القطاع الخاص والدولة ، تـــتولى تلـــك الخطـــة التنسيق فيما بين أهداف وبرامج ومسارات المنشآت الخاصة ، والمنشـــآت الحكومـــية على المدد الزمنية المختلفة بما يتسق ويحقق الأهداف القومية للمجتمع ككل .

والدولـــة بحكـــم ماهو متاح لديها من مؤسسات تخطيطية ، وبحثية، وعلمية وإحصـــائية –، وكذلك بحكم مسئوليتها –، عليها أن تقوم بدور المنسق التخطيطى فى كل مايتعلق بالعملية التخطيطية مع القطاع الخاص .

كمـــا أن الدولـــة لديها المقدره والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمـــية والعالميةوالتى تؤثر على تحديد الأهداف القومية للخطة وتوزيعها مرحليا ، ومن ثم على برامج ومشروعات الخطة (خاصة، وحكومية) ودور الدولة فى التنسيق بمـــا يخدم عملية التنمية ويحقق الأهداف التنموية القومية ويحفز القطاع الخاص. ومن هنا تزداد أهمية **الإعتماد على التخطيط للتنمية ولكن مع تغير النمط والأسلوب المتبع فى العملية التخطيطية بمراحلها المختلفة** .

نخلص مما سبق إلى أن :-

- التنمية ضرورة حتمية .
- لاتنمية بدون تخطيط .
- دور الدولة أساسى لتحقيق التنمية المخططة .
- إحلال التخطيط عن طريق السوق محل التخطيط المركزى .

وبصفة عامة فإن التخطيط عن طريق السوق يؤدى المهام الأساسية التالية:[1]

---

[1] معهد التخطيط القومى : متطلبات وأسس تطوير تخطيط التنمية فى مصر – فبراير 2000 – غير منشور.

[1] المعهد العربى للتخطيط – "مستقبل التخطيط فى الأقطار العربية" – الكويت . 1993 – ص 340.

- تقدير التطورات المتوقعة فى الإقتصاد القومى .
- توفير إطار للحوار بين شركاء التنمية والتخطيط للإتفاق على جوانب معينة.
- تحديد السياسات الرئيسية للحكومة والإعلان عنها .
- إستخدام وسائل متنوعة لتحقيق التخصيص الأفضل للموارد مثل(الحوافز ، والتمويل ...).
- التوصل إلى آلية تخطيطية جديدة تختلف عن آلية التخطيط المركزى .

التغيرات المؤثرة على العملية التخطيطية :

المقصـــود بالعملـــية التخطيطـــية هى المراحل الثلاث المعروفة وهى (إعداد الخطة – تنفيذ الخطة – متابعة الخطة). وبالطبع العمليات والإجراءات والأساليب التى تجرى داخل كل مرحلة قد إختلفت عما كان متبع فى ظل التخطيط المركزى – ويرجع ذلك فى بعض جوانبة إلى عوامل عده ، لعل من أهمها مايلى:-

أ – التغير فى نوعية المشاركين (أو شركاء التنمية).
ب – النقص فى الدراسات والبحوث وقاعدة البيانات .
ح – عدم كفاية أساليب المتابعة والتقييم للخطة .
د – تغيير طبيعة المشكلات التى تواجه المجتمع .
هـ – الإنتقال إلى إقتصاد السوق .

أ – التغير فى نوعية المشاركين (أو شركاء التنمية):

إن التحولات الإجتماعية والإقتصادية العميقة التى شهدتها مصر ، وتلك التى تتأهب لإنجازها فى المستقبل تتطلب دورا فاعلا لكل **أطراف عملية التنمية**: صناعها، والمستفيدون من عوائدها. ولم تعد الدولة وحدها مسئولة عن جهد التنمية. ومع تنامى حجـــم القطـــاع الخاص وإتساع رقعة الديمقراطية ، وتعدد الأحزاب السياسية،وزيادة وعـــى ونشـــاط هيـــئات المجتمع المدنى يتعاظم دور الدولة فى تنسيق الجهود وتناغم الأدوار. أن الدولة المهيمنة قد تحتاج إلى التخطيط ولكن حاجة الدولة للديمقراطية أكثر

ضرورة، إذ يصبح التخطيط والخطة بمثابة إطار للعقد الإجتماعى بين شركاء التنمية .

إن التنسيق بين أهداف وبرامج المنشآت الخاصة ، وأهداف وبرامج الحكومة علـى نحـو يتسـق مع الأهداف الوطنية يتطلب تعريف المنشآت الخاصة بالأهداف والأولويـات المحددة من قبل الدولة وسياساتها وإجراءاتها المخططة فى سبيل تحقيق هـذه الأهـداف . والوصول إلى إتفاق جماعى على هذه الأهداف والأولويات وعلى السياسات والإجراءات المخططة لتحقيقها مما يستلزم بدوره الدخول فى حوار جماعى فـيما بيـن مؤسسات وتنظيمات الدولة من ناحية، وممثلى المنشآت الخاصة ، وأفراد المجـتمع مـن ناحـية أخرى ، أى وبمعنى آخر مشاركة القطاع الخاص من منتجين ومسـتهلكين وجمعيات وإتحادات للدولة فى العملية التخطيطية ، وسيرد توضيح ذلك تفصيلا فى الفصل الثامن .

ومن ثم يستلزم الأمر تطوير أساليب تعامل جهاز التخطيط مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص. ذلك لتنامى حجم ودور القطاع الخاص فى النشاط الإقتصادى حيث يسـتوعب نحو86% من العمالة، ويقوم بإستثمار نحو 69% من إجمالى الإستثمارات المنفذة، ويساهم فى تحقيق حوالى75% من الناتج المحلى – ذلك خلال عام 1999.

وقـد يـتحقق ذلـك عن طريق مساعدة القطاع الخاص لإشراك تنظيماته مع أجهـزة الدولـة التخطيطية، فىالإعداد والمناقشة والحوار ووضع الأولويات وإختيار الأهـداف والمشـاركة فى المتابعة والتقييم للخطة القومية مع إشراك المجتمع المدنى بصـفة عامـة، والجمعيات الأهلية بصفة خاصة فى الأنشطة التخطيطية فى مختلف مراحلها ومستوياتها، حيث إنتشرت هذه الجمعيات وتعددت مجالات نشاطها، ومن ثم فـإن نشاط هذه الجمعيات يعتبر من الظواهر الهامة المستحدثة فى المجتمع المصرى والتى يجب الإستفادة من وجودها فى تحقيق التنمية. ومن أهم الملامح الحالية للتخطيط والـتى يلـزم العمل على تطويرها بما يتوافق مع معطيات المرحلة ومستجداتها وبما يـنعكس على العمل التخطيطى والتغيرات فى أدواته وأساليبه لخدمة عملية التنمية فى المجـتمع ، مـن تلك الملامح الدراسات والبحوث السابقة للخطة ، والمتابعة والتقييم خلال الخطة وبعدها .

ب – النقص فى الدراسات والبحوث وقاعدة البيانات[1] :

يعد من ضمن مظاهر أسلوب التخطيط الحالى عدم توفر الدراسات والبحوث السابقة للخطة والمسايرة لها، بما يلقى الضوء على أهم مشاكل الإقتصاد القومى والمجتمع بصفة عامة وبدائل الحلول المطروحة وأعبائها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية .

ومن ثم فإنه من ضمانات سلامة التخطيط ونجاحه فى تحقيق أهدافه فى ظل إقتصاد السوق الحر، وجود دراسات إقتصادية وإجتماعية علمية وفنية توضح علاقات التشابك القطاعية بين الأنشطة الإقتصادية، والعلاقات السلوكية للمتغيرات الإقتصادية ، كما تظهر الدراسات الإجتماعية النتائج الإجتماعية لحركة الأنشطة والمتغيرات الإقتصادية والقرارات التى تكمن ورائها .

هذا بالإضافة إلى النقص والقصور فى الدراسات البيئية ، والآثار البيئية للمشاريع التنموية . إن النقص والقصور فى دراسة جدوى مشروعات الخطة بل وإدراج مشاريع كبرى فى الخطط التنموية بدون دراسات سابقة أو كافية يعد من أهم ملامح المرحلة التخطيطية الحالية ، والتى لابد من تداركها فى الخطط القادمة.

كما تتسم المرحلة التخطيطية القائمة بالنقص والقصور فى قواعد المعلومات الدقيقة والتى لايمكن إعداد خطة تأشيرية سليمة بدون قواعد المعلومات والبيانات التى تساعد على إجراء التحليل الإحصائى لقياس فاعلية وقدرة السياسات المختلفة والمتعددة، وإتجاهات التطور الفنى (التكنولوجى) فى الإنتاج والصناعة، والأسواق المحلية والعالمية والفرص الإستثمارية ، ودراسات الأزمات الإفتراضية . كل هذه النواحى أو معظمها يغيب عن المرحلة التخطيطية القائمة ، والتى لايقوم التخطيط التأشيرى الناجح بدونها . كما أن دراسات السوق والتسويق أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية فى توجيه المشروعات والإنتاج وأصبح الإهتمام بها ضرورى من وجهة

---

[1] معهد التخطيط القومى – اللجنة العملية –"التخطيط فى ظل إقتصاد السوق فى مصر ، الإطار الكلى والقطاعى" – يناير 2000 – غير منشور .

نظر المستثمرين وبأسلوب مختلف عما كان يجرى سابقا .

كمـــا وأن عدم الإستفادة من المؤسسات العلمية والبحثية ومايمكن أن تقدم من بحوث ودراسات تساهم فى إثراء ونجاح العمل التخطيطى هو سمة من سمات المرحلة التخطيطـــية القائمـــة ، والـــتى يمكـــن أن تؤدى أدوارا على درجة كبيرة من الأهمية كمؤسسات وطنية .

عدم كفاية أساليب المتابعة والتقييم للخطة :

يأتى الفرق فى حسن الأداء وكفاءة الأنشطة ومعدلات التنمية بين المجتمعات وبعضها بناءا على مدى الإهتمام وفاعلية عمليات المتابعة والتقييم والرقابة . وحيث أن تلـــك العمليات متتابعة ومتسلسلة بمعنى أنه يأتى التخطيط فى المقدمة يليه المتابعة ثم الرقابة ، ولاتتم المتابعة بدون خطة بها أهداف محددة ، ولاتقييم بدون متابعة للأهداف مع وجود معايير للمقارنة ، ولاتقوم الرقابة إذا لم يسبقها المتابعة والتقييم ، وقد كانت الخطط السابقة تتصف بغياب أو قصور عديد من المتطلبات السابقة .

وحيـــث تعـــد عملـــية المتابعة مرحلة متممة ومكملة لمرحلتى إعداد الخطة وتنفيذها والنقص فى المتابعة يعد قصورا فى العملية التخطيطية . لأن المتابعة والتقييم عمليات مركبة تستخدم لقياس الكفاءة والفاعلية اللتين تتحقق بهما نتيجة مقدرة سلفا لأى نشاط مخطط .

وفـــى معظم حالات وعمليات المتابعة يكتفى بالتعرف على النتائج والتى يتم رصدها مكتبيا دون التعرف على العوامل والأسباب وراء تلك النتائج وتقارير المتابعة بشـــكلها الحـــالى لـــم تقدم أى مقترحات لعلاج الإنحرافات فى تنفيذ الخطة أو إجراء التعديلات فى إعداد الخطة .

كمـــا وأن توحـــيد إســـتمارات المتابعة السنويه وربع السنوية رغم ضرورة الإخـــتلاف فـــى تفصـــيلات كليهما يعد نوعا من القصور ، والإهتمام الأكبر لتقارير المـــتابعة ينصب على الجوانب النقدية دون العينية ولكن العكس هو المطلوب لما هو معروف من أثر وسرعة تغير مستويات الأسعار على الجوانب النقدية .

تغير دور الدولة :

تعـد سياسـة التحرير الإقتصادي التى أخذت بها مصر منذ أوائل الثمانينيات نتيجة للتغـيرات العالمية والمشكلات الداخلية سببا فى ظهور مشكلات ذات طبيعة مختلفة. فمشاكل القطاع العام ومتطلبات الخصخصة نوعية جديدة من المشكلات التى يجـب أن تواجهها الخطة. كذلك فإن تخلى الدولة عن عديد من المجالات وإحتفاظها بمجالات أو أنشطة معينة أدى إلى تغيير فى الأدوات والسياسات والتى لابد أن تشملها الخطة .

ومن ثم فإن منهج التخطيط التأشيرى وآليات السوق لايعنى غياب دور الدولة فى النشاط الإقتصادى ، وإنما يعنى حدوث تغير فى مضمون هذا الدور، بما يتطلـبه ذلـك من إعادة النظر فى أولويات الخطة وترتيبها وفقا لإحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية، وفقا لطبيعة المشكلات والإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية.

فالـزيادة السكانية ، والتكدس السكانى ، والبطالة ومايرتبط بتلك النواحى من متطلـبات لابد أن تعمل الخطة على مواجهتها وتعنى الخطة كلا من القطاع الخاص والدولة معا . وهذا يعنى التغير فى المفهوم والأسلوب والأدوار .

كذلـك فـإن مسار التطورات الإقتصادية المعاصرة يقضى بتقسيم العمل بين القطاعيـن الحكومـى من جهة والخاص من جهة أخرى فى مجال الإستثمار تضطلع بموجبه الحكومة بمهام الإستثمار فى تنمية البنية الأساسية المادية والبشرية والمعرفية. ونظـرا لضخامة تلك الإستثمارات مما يستلزم قدره عالية على تعبئة الموارد المحلية والخارجـية لـتمويلها . وتهيـئة إطار السياسات اللازمة لهذه التعبئة ، كذلك وضع الأولويـات. وتلك مهام جديدة على أسلوب التخطيط القيام بها ، بالإضافة إلى مجابهة الفجوة التكنولوجية والمشكلات البيئية والتى لم تحتويها الخطط من قبل .

كما أن العولمة وما ستفرضه من أعباء على الدول النامية ، كإعداد الإقتصاد للمنافسـة العالمية كنتيجة لإندماجه فى الإقتصاد العالمى ، وإمكانيات ومتطلبات جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة والهائلة ،

كل ذلك لايمكن أن يتم إلا من خلال تخطيط تقوم فيه الدولة بدور أساسى .

الإنتقال إلى إقتصاد السوق :

تبقى أهمية السوق رغم وجود بعض جوانب القصور فى أنه يوفر نظاما يرى البعض أنه كفء للإنتاج والتبادل وإنتقال المعلومات ، ونظاما تلقائيا للحوافز والإستجابة ، ويضمن الإستفادة من النتائج الإيجابية للمنافسة .

فالسوق هو الوسيلة الطبيعية لتحديد المغانم والمغارم التى يتوقعها المتعاملون فى السوق .. منتجين أو مستهلكين – لقاء تصرفاتهم دون الحاجة إلى تدخل أو توجيه من أى جهة خاصة بالدولة .

إلا أن آلية السوق فى تخصيص الموارد بكفاءة يتطلب درجة من المرونة فى الإستجابة لمؤشرات الأسعار ، مع تغير مناسب فى الأسعار يؤدى إلى تحفيز المنتجين لتعديل الإنتاج مرة ثانية، وهكذا بما يؤدى إلى هدر للموارد – أوضح مثال على ذلك نظرية العنكبوت فى الإنتاج الزراعى –، ويستلزم ذلك نوع من التدخل لمواجهة تقلبات الأسعار وتأثيرها على الدخول وخاصة صغار المنتجين . ويتأتى هذا التدخل عن طريق آليات عديدة .

وكما سبق الإشارة فإن دراسات السوق والتسويق أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية لتخطيط المشروعات من كافة جوانبها بدءا من الموقع حتى الإنتاج وأساليب البيع وغيرها. ومن الضرورى أن توليها المؤسسات التخطيطية والبحثية الأهمية التى تستحقها سواء كان ذلك فيما يتعلق بالأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية.

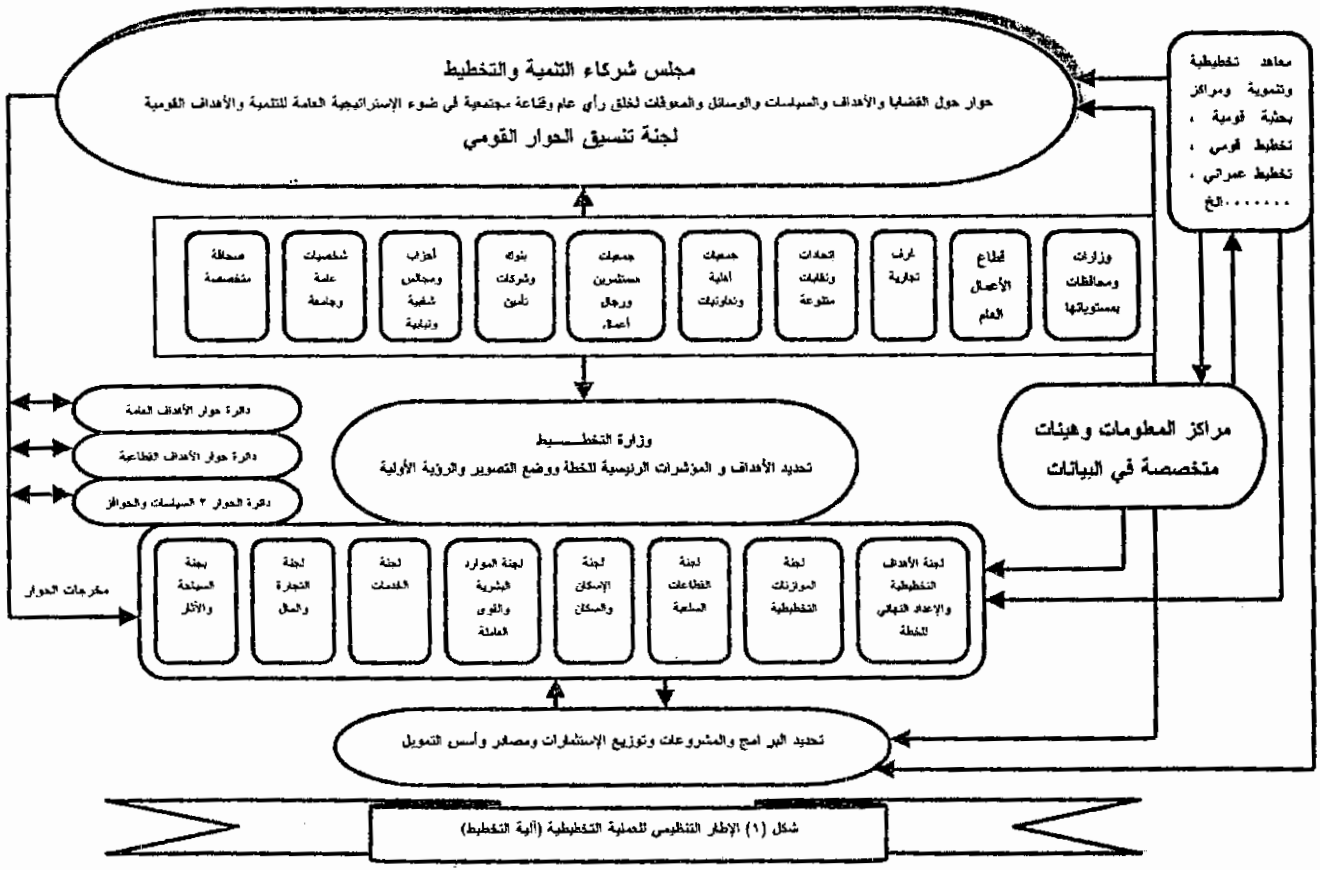

شكل (١) الإطار التنظيمي للعملية التخطيطية (آلية التخطيط)

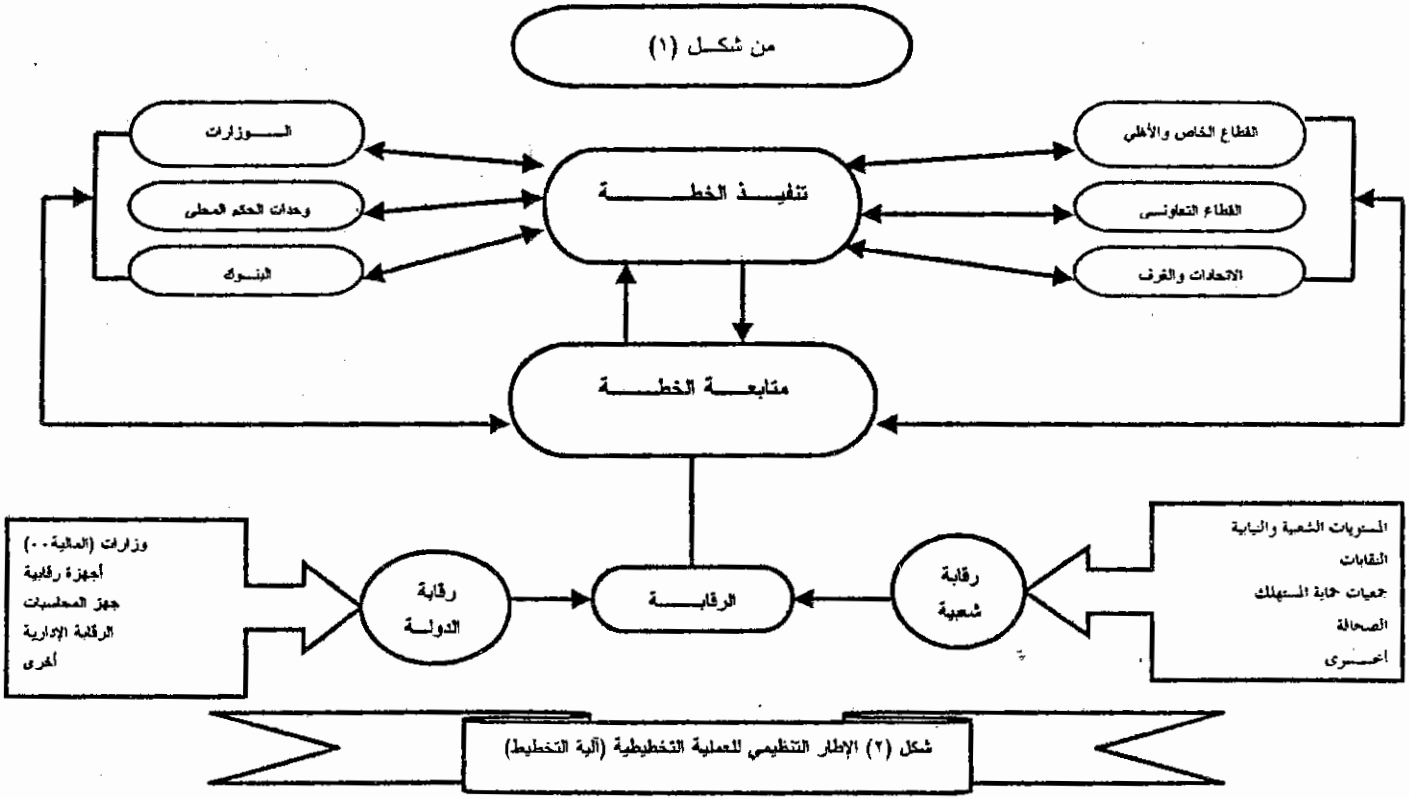

شكل (٢) الإطار التنظيمي للعملية التخطيطية (آلية التخطيط)

الإطار التنظيمى للعملية التخطيطية (آلية التخطيط) :

ويقصـــد بذلـــك الأجهزة والمؤسسات والمستويات التى تقوم بعملية التخطيط (إعـــداد ، وتنفيذ ، ومتابعة الخطة)، ودور أو مهام كل منها وكيفية تأدية هذا الدور ، والمشاركين فى ذلك خاصة وأن دخول أطراف جديدة فى العملية التخطيطية (القطاع الخـــاص ، المجـــتمع المدنى ..) ، يتطلب تحديد أسلوب وكيفية إشراكها فى المراحل التخطيطـــية المخـــتلفة ومايجب أن تقوم به ، مع تحديد أدوارها وعلاقتها بمؤسسات الدولة .

وتعد مرحلة إعداد الخطة أولى تلك المراحل الثلاث – وعلى درجة كبيرة من الأهمـــية – وعلـــى الإعداد السليم للخطة يتوقف نجاح التنفيذ ومن ثم تحقيق الأهداف التـــنموية للمجتمع . وتتضمن عملية إعداد الخطة عدة مراحل ثانوية بداية من تحديد وإختيار أهداف الخطة حتى إعداد الإطار النهائى للخطة .

أولا : دائرة الحوارد التخطيطى القومى :

تعـــد من أهم مراحل العمل التخطيطى ، والتى عن طريقها يمكن إدخال كل شـــركاء التنمـــية والتخطيط المستجدين على هذا المجال مثل (القطاع الخاص ، قطاع الأعمـــال العام ، الغرف التجارية ، الإتحادات والنقابات المختلفة ، الجمعيات الأهلية والتعاونيات ، وجمعيات المستثمرين ورجال الأعمال ، بنوك وشركات تامين ، أحزاب ومجـــالس شـــعبية ونيابـــية ، جامعـــات وشخصيات عامة ، صحافة ، ثم الوزارات والمحافظات بمستوياتها المختلفة ..) .

وتقوم بإجراء الحوار حول القضايا والأهداف والسياسات والوسائل والمعوقات لخلقـــة رأى عـــام وقـــناعة مجتمعية فى ضوء الإستراتيجية العامة للتنمية والأهداف القومية (شكل 1).

ويغـــذى دائرة الحوار بالمعلومات والبيانات اللازمة مختلف الجهات المشاركة السالف الإشارة إليها بالإضافة إلى معاهد ومراكز البحوث ومعهد التخطيط ، ومراكز المعلومات ، وجهاز الإحصاء ووزارة التخطيط .

وفـــى ضـــوء ماتوفره الأجهزة والمشاركين من بيانات ومعلومات يتم تبادل الآراء والمواجهة بين أصحاب المصالح المختلفة ، فى عدد ضخم من اللجان الرأسية والأفقـــية . ومن الجائز أن تتم أكثر من دائرة للحوارد أو بمعنى آخر أن يكون هناك أكـــثر من مرحلة للحوار التخطيطى القومي كل مرحلة تؤدى إلى نتائج معينة تتولاها المرحلة التالية لها .

<u>ونشير إلى ان دائرة الحوار القومى تهدف إلى التعرف على وإختيار الأهداف العامة ، والقطاعية ، كذلك البرامج والسياسات والحوافز فى الخطة .</u>

وبفرض وجود إستراتيجية عامة للتنمية والتى تحدد حركة المجتمع وتوجهاته وطموحاته وتحوطاته فى مواجهة مخاطر متوقعة على مدى زمنى طويل نسبيا (20-25ســـنة). وإن كانت تلك الإستراتيجية فى جانبها الإقتصادى تركزعلى هدف عام هو إستمرارية التنمية بهدف رفع مستوى المعيشة .

وفى ضوء البيانات والمعلومات المتاحة والحوار المستمر والذى تتعدد لقاءاته ومســـتوياته (مخـــتلف المســـتويات والوحدات الدنيا بالمجتمع) وصولا إلى إتفاق عام على:-

1- الأهداف العامة للخطة .
2- الأهداف القطاعية – والبرامج .
3- توزيع الأدوار والأعباء .
4- السياسات والحوافز .

ومن بين تلك الأهداف التى يتم الحوار حولها والإتفاق عليها مايلى:-

- معدل النمو المستهدف الكلى – والقطاعى .
- الطلب الإجمالى ، وحالة السوق .
- إجمالى الإستثمارات العامة المتاحة وأوجه تخصيصها .
- إستثمارات القطاع الخاص وتوجهاته .
- دور الدولة وماتقدمه من حوافز .
- الإنتاج المتوقع وإستخداماته .

- مقدرة القطاع الخاص الإنتاجية والتزاماته .
- متطلبات تحقيق الأهداف .
- الحجم الكلى للعمالة الممكن توظيفها .
- الدور الإجتماعى لكل من الدولة والقطاع الخاص .
- عائد الصادرات المتوقع ، وكيفة علاج إختلال الموازين .

وحتى يمكن أن يتحقق ذلك فلابد من تنظيم معين يتولى العمل التنسيقى ويمكن وضع تصور له على النحو التالى:-

اللجنة التنسيقية للحوار التخطيطى القومى :

وتشكل هذه اللجنة من ممثلى الحكومة ، والقطاع الخاص ، والمجتمع المدنى (مـــن 10-11 عضـــوا) ، ومهمتها الإعداد للحوار وتجهيز مدخلاته ، وإعداد نتائجه (مخرجاته) – ويمكن تحديد مهامها فى الآتى :

1- تلقى البيانات والمعلومات عن الإقتصاد القومى من الجهات المعنية (وزارة التخطيط ، معهد التخطيط ، جهاز الإحصاء ، ..).
2- تلقـــى الدراســـات والـــبحوث التى تخدم الخطة عن حالة السوق ، الطلب، النواحى الإجتماعية .
3- تلقـــى البـــيانات والمعلومات من القطاع الخاص عن إمكانياته ، وموارده ، وطاقاته ، وإحتياجاته .
4- تلقى البيانات والمعلومات والدراسات من المجالس المتخصصة ، والوحدات المحلية والإقليمية.
5- ترتيب وتنسيق تلك المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف اللجنة.
6- وضع إطار (أولويات) للحوار (جدول الأعمال) .
7- لـــيس هناك مايمنع أن ينبثق عن تلك اللجنة لجان فرعية متخصصة بأنشطة او قطاعات معينة تعد للحوار .
8- توفير تبادل البيانات والمعلومات لمختلف الجهات المشاركة فى الحوار .
9- الدعوة للحوار وتحديد الإجراءات والمستويات واللجان .

10- تجميع مخرجات الحوار – وترتيبها وصياغة نتائجها .
11- الوصول إلى الخطوط العامة لأهداف الخطة الإقتصادية والإجتماعية .
12- إحاطة كافة أطراف الحوار بالنتائج وتلقى ماقد يكون هناك من مقترحات .
13- رفع التقرير النهائى إلى لجنة الخطة (وزارة التخطيط) .

وزارة التخطيط

هـى قلـب العمليـة التخطيطية ، وهى المسئولة عن إعداد الخطة الخمسية والسـنوية وكذلـك عـن إستمرارية العمل التخطيطى بما يتوافر لها من كادر مهمته الأساسـية هى النشاط التخطيطى. ومن الممكن الإشارة إلى دور وزارة التخطيط فى بعض الجوانب التالية:-

1- تلقـى مختـلف البـيانات والمعلومات من الوحدات والمستويات القاعدية فى الإقتصاد القومى.
2- تلقى مختلف البيانات والمعلومات من مراكز البحوث – معهد التخطيط جهاز الإحصاء – الجامعات والمجالس القومية .
3- تلقـى مختـلف البـيانات والمعلومـات من الوزارات والهيئات والمؤسسات والمجتمع المدنى ، والقطاع الخاص.
4- المشاركة بصفة أساسية فى الحوار التخطيطى القومى.
5- الصـياغة الفنـية والعلمـية للمؤشـرات والأهداف التى سيتم حولها الحوار التخطيطى القومى.
6- تلقى نتائج الحوار وإعداد الإطار الأولى للخطة .
7- تلقى الإقتراحات بخصوص الإطار الأولى .
8- صياغة التصور النهائى – الإطار النهائى للخطة – ومناقشتها فى المستويات والجهات المحددة .
9- متابعة تنفيذ الخطة .
10- مايستجد من مهام خلال مرحلة تنفيذ الخطة.

11- إستمرارية العمل التخطيطي بالإعداد للخطة التالية.

وماسبق يوجز بعض أهم مهام وزارة التخطيط ، وهذه المهام يشارك فى القيام بها – إنجازها – عدد من اللجان المتخصصة داخل الوزارة – وهى :-

1-لجنة الأهداف التخطيطية والإعداد النهائى للخطة:

وينقسم عملها إلى مرحلتين ، الأولى فى بداية الخطة وهى المتعلقة بالأهداف التخطيطية –أى أهداف الخطة. والثانية وهى إعداد الإطار النهائى للخطة بعد إستكمال كافة المراحل المشار إليها فى الشكل (1).

وفيما يتعلق بأهداف الخطة، تقوم تلك اللجنة وبناء على مايتوفر لديها من:

1) إستراتيجية التنمية .
2) ماتم تحقيقه خلال الفترة السابقة – أو الخطة السابقة.
3) ماتم الحصول عليه من بيانات ومعلومات من كافة وحدات الإقتصاد القومى.
4) ماتم الحصول عليه من بيانات ومعلومات من مراكز البحوث ، معهد التخطيط جهاز الإحصاء.

وفى ضوء ماسبق تم إقتراح عدد من الأهداف الكلية للخطة ، والأهداف البديلة كذلك بعض المؤشرات القومية ، والأهداف الكمية لسنوات الخطة. وذلك ليتم عرضها ومناقشتها خلال دائرة الحوار التخطيطى القومى.

من ذلك يتضح أن الأهداف العامة للخطة يتم إقتراحها من قبل جهاز التخطيط إعتمادا على أسس فنية وإقتصادية ، وإستراتيجية تنموية بعيدة المدى ، ويتم إقتراح التعديل فيها – إذا تطلب الحوار القومى ذلك – ، حيث تتم دراستها وإمكانياتها ومتطلباتها مرة أخرى بعد التعديل المقترح. ليتم إقرار أهداف خطة التنمية والإتفاق القومى حولها . ويعد ذلك من أهم المراحل والإنجازات التخطيطية.

وبعد أن تتم كافة اللجان – بالوزارة – وكافة المستويات – كما فى شكل 1- إنجاز المهام التخطيطية المنوطة بها ، تقوم تلك اللجنة بصياغة الإطار النهائى للخطة القومية الشاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، لتتم عملية إقرارها فى صورتها النهائية.

1- لجنة الموازنات التخطيطية:

وتختص اللجنة بإعداد كافة الموازين التخطيطية اللازمة لإعداد الخطة ، والتى منها ، جداول المدخلات والمخرجات ، الموارد والإستخدامات ، القوى العاملة ، الإستثمار والإدخار ، النقد الأجنبى ، . ذلك مع تحليل المتغيرات وإستخلاص المؤشرات والنتائج .

1- لجنة القطاعات السلعية:

وتهتم بالقطاعات السلعية وفى مقدمتها قطاعى الصناعة ، والزراعة ، الرى ، البترول ، الكهرباء ، حيث يتم ترتيب الأولويات ، وتحديد مؤشرات التخصيص القطاعى والإقليمى للإستثمارات ، ومؤشرات إختيار المشروعات القومية وأولوياتها. وإقتراح مجموعة من السياسات التى تؤدى إلى التناسق بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص بما تتضمنه من حوافز او محددات لتوجهات الإستثمار ، ومن ثم تخلص أعمال تلك اللجنة إلى :-

- أولويات الإستثمار .
- أولويات المشاريع .
- التخصيص القطاعى والإقليمى للإستثمار القومى.
- التناسق بين القطاع الحكومى والخاص.
- حوافز ومحددات الإستثمار الخاص .
- حزمة السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف .
- تقدير الطلب ، وتوقعات الإنتاج الكمية لكل قطاع .

2- لجنة الإسكان والسكان:

وتتولى اللجنة إعداد خطط قطاع السكان ، والإسكان ، والتلازم بين الإثنين ضرورى لإرتباط التوزيع المكانى للسكان بمدى القدرة على توفير المسكن وما يرتبط به. فإقامة المدن – أو المناطق – العمرانية الجديدة وفقا لخطة سكانية تهدف إلى التوزيع السكانى الأمثل – أو الأفضل – على المساحة الأرضية للدولة يتطلب ربط

جانبى الإسكان مع السكان ، ومن ثم فإن بعض أهم ماتؤديه تلك اللجنة يتضح فى الآتى:-

- تقدير السكان ، والتوزيع السكانى .
- تحديد والتعرف على مناطق الهجرة ، ومناطق الجذب السكانى.
- وضع خريطة سكانية جديدة للمجتمع تأخذ فى الإعتبار العوامل الإقتصادية ، والإجتماعية ، والإستراتيجية .
- تحديد متطلبات تنفيذ التوزيع السكانى المقترح فى المجتمع.
- وضع وترتيب الأولويات السكانية والإسكانية ، وإقتراح البرامج والمشروعات التى تحقق أهدافها.
- تحديد مجالات كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص وتحديد البرنامج الإستثمارى ومصادر وأساليب التمويل .

3- لجنة الموارد البشرية والقوى العاملة:

وهى اللجنة المنوط بها إعداد خطط العمالة ومايرتبط بها فى المجتمع . حيث تعانى كافة المجتمعات من مشكلات البطالة سواء لزيادة عرض العمل أو لعدم ملائمة المعروض مع الطلب فى سوق العمل ، ومايعكسه ذلك من حاجة إلى تطوير فى نظام التعليم والتدريب فى المجتمع . ومن ثم فإن من مهام تلك اللجنة أن تعكس حاجة المجتمع من نوعيات عنصر العمل إلى مؤسسات التعليم والتدريب . ومن مهام تلك اللجنة :-

- تقدير أعداد ونوعيات القوى العاملة المتوقعة فى المجتمع خلال سنوات الخطة.
- تقدير الإحتياجات الفعلية للإقتصاد القومى من القوى العاملة .
- تقدير العجز أو الفائض المتوقع فى القوى العاملة .
- إقتراح البرامج والسياسات اللازمة لتشغيل فائض القوى العاملة.
- تحديد الإستثمارات اللازمة لتنفيذ برامج وسياسات خطة القوى العاملة .
- تحديد دور القطاع الخاص والمجتمع المدنى فى خطة القوى العاملة والتوظيف .

– وضـــع – أو المشاركة – فى وضع خطة التعليم والتدريب فى المجتمع بما يؤدى إلى تحقيق أهداف خطة التنمية .

4- لجنة الخدمات :

وتقـوم بإعداد خطط قطاعات الخدمات فى المجتمع . وهنا تجدر الإشارة إلى أن العديد من الخدمات يشارك فى تقديمها أيضا القطاع الخاص – كالصحة ، والتعليم، والـنقل والمواصـــلات والإتصالات ، التعليم العالى – ولذلك فإن التنسيق بين الدولة والقطاع الخاص ضرورى ولازم وذلك من عدة جوانب أهمها:-

1- تحديد مجالات كل من الدولة والقطاع الخاص .

2- وعلى درجة أكبر من الأهمية – تحديد نوعية أو مستوى الخدمة – التى يلتزم بها القطاع الخاص.

3- تحديـــد أســـلوب الإشراف الذى تقوم به الدولة على نوعيات خدمات القطاع الخاص.

وتقوم هذه اللجنة بالمهام التالية :-

- تحديد حجم ونوعية وأماكن الخدمات العامة اللازمة فى المجتمع.
- تحديد معدل الزيادة المستهدف فى كل خدمة خلال سنوات الخطة.
- تحديد مؤشرات قياس مستوى الخدمات ، والتطوير المستهدف فى كل منها.
- تحديد دور ومجالات ومؤشرات الخدمات التى يقوم بها القطاع الخاص .
- تحديد البرنامج الإستثمارى ومصادر تمويله ، وأولوياته .
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف.

5- لجنة التجارة والمال :

تهـتم بدراســـة الـــتجارة الداخلية والخارجية ، ومؤسسات المال ، ففى مجال الـــتجارة تقـــوم اللجنة بدراسة إتجاهات وتطور التجارة الداخلية من السلع الرئيسية ، والأسعار والهوامش التسويقية ، وما يؤثر على النواحى السابقة .

وكذلـــك تحديد البرامج والسياسات اللازمة لتحقيق أهداف خطة التنمية خاصة فيما يتعلق بإستقرار الأسواق ، والبرامج الإستثمارية المرتبطة بها.

وبالنسبة للتجارة الخارجية حيث يعد التصدير من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية ، فتقوم اللجنة بالتعرف على هيكل وإتجاهات الصادرات والواردات السلعية ، والعوامل المؤثرة عليها ، وتوقعاتها خلال الخطة .

ذلك مع إقتراح السياسات والبرامج اللازمة لزيادة الصادرات ، ومتطلباتها الإستثمارية ودور القطاع الخاص.

وبالنسبة لقطاع المال ، تهتم اللجنة بدراسة المؤسسات الإئتمانية ، والسياسة الإئتمانية ، والحاجة إلى الإئتمان ، وأسعار الفائدة وإتجاهاتها. وإقتراح المؤشرات والسياسات والبرامج اللازمة لتحقق السياسة الإئتمانية أهدافها .

كذلك التعرف على وتحديد العوامل المؤثرة على سوق رأس المال ، واللوائح والتشريعات المطلوبة لتقنين التعامل فى السوق ، ودور الدولة.

6- لجنة السياحة والآثار :

نظرا لما تتصف به مصر من خصوصية فى مجال الآثار، حيث يتوافر لديها موارد أثرية لاتتوافر لأى دولة أخرى ، وترتبط الآثار بالسياحة وما يعود على المجتمع من دخول فى صور مختلفة ، إذا أحسن رعاية الآثار وزيادتها والمحافظة عليها ، وإذا أحسن تخطيط القطاع السياحى وتوفير بنيته الأساسية حيث يقوم القطاع الخاص بالجزء الأكبر من الأنشطة السياحية .

ومن ثم تقوم تلك اللجنة بدراسة الإحتياجات الأثرية لزيادة الكشوف والمحافظة على الآثار وصيانتها. وتضع ذلك فى صورة برامج وإستثمارات ومصادر تمويلها .

كذلك دراسة البنية الأساسية لقطاع السياحة ، وحجم السياحة المتوقعة وفاعليات زيادة الطلب (إعداد السائحين)، والبرامج والإستثمارات اللازمة لذلك ، ودور ومساهمة القطاع الخاص ، ووضع اللوائح المنظمة لذلك .

ثانيا : باقى وزارات الدولة ويمكن تصور دورها فى :

1- إدارة الحوار مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى.

2- وضع الأهداف الرئيسية للخطة .

3- تحديد البرامج والمشروعات الحكومية .

4- مساندة القطاع الخاص ومشاركته فى تحديد برامجه ومشروعاته ، وتحسين قاعدة المعلومات المتاحة للقطاع الخاص فى مجال نشاطه.

5- توزيع الإستثمارات على البرامج والمشروعات العامة.

6- وضع تصور لحوافز تنفيذ الخطة.

7- وضع مقترح لأسلوب المتابعة فى القطاع الخاص.

8- تحديد دور وزارة المالية فى إلزام المشاركون بالخطة من القطاع الخاص، حيث أن وزارة المالية مسئولة عن السياسات المالية والنقدية – والبنوك الكبرى وشركات التأمين مملوكة للدولة أو للدولة النفوذ الأقوى عليها – كذلك بنك الإستثمار القومى – كذلك نسبة كبيرة من الودائع لدى صناديق وبنوك متخصصة للدولة شبه سيطرة عليها . ومن ثم فإن هناك طائفة ضخمة ومتنوعة من الحوافز التى تملك الحكومة إدارتها لإغراء (إلزام) القطاع الخاص على تنفيذ المشروعات الواردة فى الخطة . كذلك هناك العقود التخطيطية بين الوزارات المعنية والقطاع الخاص . كذلك سياسة المشتريات العامة . كما أن الحصول على الإئتمان متوسط الأجل من سوق رأس المال يحتاج إلى موافقة وزارة المالية .

ثالثا : القطاع الخاص :

1- الإشتراك فى الحوار خلال مراحله المختلفة.

2- الإشتراك مع وزارة التخطيط لتحقيق الآتى:-

- تحديد أهداف الخطة.
- عرض برامج ومشروعات الخطة المتعلقة بالقطاع.
- وضع تصور كمى ونوعى لتلك البرامج والمشروعات.
- وضع تصور لآلية المتابعة للقطاع الخاص.

- المشاركة فى دعم وتطوير وتحديث قواعد البيانات والمعلومات التخطيطية ومراكز البحوث.
- التعرف على نوعية الحوافز . والعقود التخطيطية للشركات الخاصة – ومصادر التمويل ومستوياته.
- الإتفاق على آلية تسعير منتجات القطاع الخاص وخاصة فى قطاعات الخدمات.

رابعا :الإتحادات والجمعيات والغرف التجارية:

- المشاركة فى كافة المستويات التخطيطية.
- تزويد المستويات التخطيطية بأهدافها وبرامجها ومشروعاتها.
- إقتراح آلية وحوافز التنفيذ والإلتزام بتحقيق الأهداف.
- وضع تصور لتطوير آلية المتابعة للوحدات التابعة.
- المشاركة فى صياغة التشريع التخطيطى على المستوى القومى ومستوى الإتحادات والجمعيات والغرف.
- تطوير وتوفير المعلومات والبيانات للمستويات التخطيطية المختلفة .

المتابعة:

يتم التخطيط فى إقتصاد السوق فى ظل قدر كبير من عدم اليقين ، وفى ضوء نوعية البيانات والمعلومات المقدمة والمتاحة من مختلف قطاعات الإقتصاد القومى ووحداته (عام ، خاص ، تعاونى ، مشترك ...). فإن مثل هذا الوضع يتطلب المتابعة المستمرة والفعالة والإيجابية . وفى هذا المجال يلزم متابعة النواحى التالية:-

- متابعة السياسات (أى التأكد من أن الحكومة قد أخذت بما جاءت به الخطة من سياسات جديدة أو تعديل للسياسات القائمة وتم ترجمتها إلى تشريعات وقرارات).
- متابعة الإنتاج ، من حيث المستهدف والمحقق . وكذلك مسارات ذلك الإنتاج بين الإستخدامات المختلفة.
- متابعة المتغيرات والمشروعات الإستراتيجية ، والمتغيرات مثل الإنتاج والناتج

المحلـــى الإجمالى ، الإستثمار ، العماله ، الميزان التجارى ، الإستهلاك الإجمالى ، عجز الموازنة . كذلك متابعة تنفيذ المشروعات الكبرى الواردة فى الخطة سواء كان القائم بها القطاع الحكومى أو القطاع الخاص.

- مـــتابعة المشروعات الخاصة التى تتمتع بمزايا وإعفاءات وإستثناءات مفترض أنها مقـــابل قيام المشروع بتنفيذ أهداف محددة وذلك وفقا لما جاء فى الدراسة الخاصة بالمشروع والتى منحت هيئة الإستثمار موافقتها بناءا عليها.

ومـــن المفـــترض أن تتم عملية المتابعة وفقا للآلية المقترحة بإشتراك ثلاث مستويات : -

- المستوى الحكومى (الوزارات ، والهيئات الحكومية ، والعامة).
- مستوى القطاع الخاص (الإتحادات ، والجمعيات بأنواعها).
- المستوى الشعبى (المجالس الشعبية والمحلية وكافة المستويات النيابية).

الرقابة:

فـــى ظل حرية السوق وإتساع مشاركة القطاع الخاص فى الخطة ، فإنه يلزم رقابـــة فعالة . وذلك خلال المراحل المختلفة فى تنفيذ الخطة . ويقوم بعملية الرقابة كل من :-

رقابة الدولة : الوزارات ذات الإختصاص.

الأجهـــزة الرقابـــية ، جهـــاز المحاسبات ، الرقابة الإدارية والمؤسسات المالية.

الرقابة الشعبية :

- المستويات النيابية والشعبية المحلية.
- النقابات.
- جمعيات حماية المستهلك.
- جمعيات حماية البيئة.

خصائص نظام التخطيط التأشيرى[1] :-

وحتى تؤدى المستويات واللجان السابقة أعمالها بنجاح يؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية المخططة ، فلابد من تطوير نظام التخطيط فى المجتمع ، من حيث آلياته والتى سبق الإشارة إليها – شكل (1) –، وخصائصه ومواصفاته ، حيث يلزم أن يتصف نظام التخطيط التأشيرى ، أو تتحقق فيه الخصائص التالية:-

1- الإستمرارية والإستقرار:

ويقصد بالإستمرارية ، إستمرارية الأخذ بأسلوب التخطيط لتحقيق التنمية ، فكما سبق الإشارة ، من مهام وزارة التخطيط (مهمة 11) "إستمرارية العمل التخطيطى بالإعداد للخطة التالية" ، حيث يجب ألا يتوقف الخذ بأسلوب التخطيط وإنما يجوز موائمة الأسلوب والأدوات للمستجدات فى الإقتصاد القومى. لأن عدم الإستمرارية يعنى بداية جديدة وإنقطاع سلاسل البيانات والمعلومات ، مع تشتت جهاز التخطيط وإعادة بناءه من جديد ، وتلك عملية صعبة وتتطلب وقتا أطول.

والإستقرار له جوانب متعددة ، منها إستقرار المنهج ، ويعنى إقتصاد السوق ، وجانب آخر يعنى إستقرار السياسات سواء ما يتعلق بالقطاعات الإقتصادية أو المتغيرات الإقتصادية (سياسات الزراعة ، الأجور ، التوظف ، الإئتمان..)، وجانب آخر وهو إستقرار الإقتصاد الكلى بمعنى السيطرة أو التحكم فى التضخم ،كل تلك الجوانب تؤدى إلى نجاح العمل التخطيطى وزيادة كفاءته بما يضمن التنسيق بين السياسات المستقرة، والبرامج والأدوات المستخدمة، وتلافى أثر التقلبات الإقتصادية قصيرة الأجل.

2- المرونة :

المرونة مبدأ تخطيطى مأخوذ به منذ التخطيط المركزى ، ويعنى مقدرة الخطة على مجابهة وإستيعاب التقلبات غير المواتية ، بما يتاح لها من سياسات تمكنها من

---

1) قد تتباين التسمية بين نظام التخطيط التأشيرى ، نظام التخطيط فى ظل حرية السوق ، أو نظام التخطيط الديمقراطى وجميعها تعطى نفس المعنى وهى إستبعاد التخطيط المركزى الإلزامى ، والإنتقال إلى التخطيط التوجيهى ، التأشيرى ، التحفيزى .

الموائمة مع تلك المتغيرات ، كأختلال الموازين وأسعار الصرف ، وتقلبات الإنتاج ، والأسعار ، والإستثمار ، وسوق العمل.

وفى ضوء المستجدات فلابد من زيادة فاعلية ومرونة أساليب وأدوات الخطة وسياساتها للتوقع بالتغيرات الخارجية والداخلية وسرعة وكفاءة الإستجابة لها وموائمة جوانب الخطة لتلك التغيرات .

إن مفهـــوم إدارة الأزمـــات لابد ان يتضمنه الفكر التخطيطى الحديث بمعنى وجـود أكـــثر من سيناريو لأزمات متوقعة وأساليب مواجهتها . وعدم الإنتظار حتى حدوث الأزمة ثم البحث عن الحلول (أزمة سعر الصرف الأخيرة). إنتظار الأزمة لتصـــبح الحلول ردود أفعال ينتفى معه فكر التخطيط الذى هو عبارة عن توقع مسبق لحالـــة الإقتصـــاد والمجـــتمع خـــلال فـــترة زمنية معينة ، وأيضا التغيرات الداخلية والخارجية المتوقعة وأساليب مواجهتها.

3- الشفافية :

وتعـــنى فى هذا المجال إتاحة البيانات والمعلومات عن كل مكونات الإقتصاد القومى لكافة المتعاملين فيه (مؤسسات عامة وخاصة ، وأفراد ، وجمعيات ، وغيرها)، ذلـــك بما يمكنهم من إعداد خططهم وإمكانياتهم للتغيرات المستجدة والمتوقعة – وهذا يعنى إستمرارية توفير البيانات والمعلومات خلال السنوات والفترات البينية للخطة.

وقـــد تـــبدو المشـــكلة بالنسبة للقطاع الخاص الذى يفضل فى بعض الأوقات المحافظة على سرية بياناته للتحوط من المنافسين ولكن لابد من تقنين لهذا الجانب بما يسمح بإتاحة كافة البيانات لمستخدميها.

كذلـــك تطوير نظام يتيح ترتيب وجدولة وتصنيف تلك البيانات مع المحافظة على السرية اللازمة– ليحقق غاية القطاع الخاص وينسق بين كافة الأجهزة المعنية.

4- المشاركة الديمقراطية :

مـــن واقع العمل التخطيطى فى ظل التحولات الحادثة فى الإقتصاد يتضح أن

الجانب الأكبر من النشاط الإقتصادى يقوم به القطاع الخاص ومن ثم سيكون دوره التخطيطى أكبر، مما يتطلب وجود آلية تسمح بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدنى فى إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة ، هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر تعمل على دمج القطاع الخاص والمجتمع المدنى فى العمل التخطيطى بما يؤدى إلى إلتزامه بما سيتم مناقشته والإتفاق عليه. ومن ثم يتطلب ذلك آلية تتيح إمكانية المشاركة الديمقراطية للمجتمع المدنى والقطاع الخاص بمستوياته وتحديد وإختيار أهدافها وبرامجها وتوزيع المسئوليات والأدوار ، وذلك بأسلوب ديمقراطى مما يتيح المجال أمام جميع المشاركين لإبداء آرائهم وتوضيح مدى إمكانية إلتزامهم بما ستاتى به الخطة .

طرق الإلزام بتنفيذ الخطة:

إن إعداد خطة جيدة لايعنى ولايضمن تمام تنفيذها ، ذلك فى ظل سيادة القطاع الخاص الذى يتولى الجزء الأكبر من النشاط الإقتصادى فى المجتمع. ومن ثم فإنه من الضرورى البحث عن وسائل وأساليب تحفيز القطاع الخاص ، أو تأكيد إلتزام القطاع الخاص بتنفيذ الخطة – ولانقول الإلزام بمفهوم التخطيط المركزى- ، وهذا نوع من التيقن من أن الخطة السابق إعدادها سيتم الزام كافة القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة العاملة فى المجتمع بتنفيذها. ومن الأساليب التى تساعد وتؤدى إلى دعم عملية الإلتزام بتنفيذ الخطة مايلى:-

1- إن مرحلة **إدارة الحوار التخطيطى** الديمقراطى بمشاركة كافة قوى المجتمع وصولا إلى إتفاق عام على تحديد أهداف الخطة ، وسياساتها وبرامجها ومشروعاتها ، يعد من أهم دوافع الإلتزام ، حيث أن تلك المشاركة تؤدى إلى إلتزام أدبى لكل المشاركين للعمل على تنفيذ ماتم الإتفاق عليه . وبالتالى فإن عليهم مسئولية أدبية امام كافة مؤسسات المجتمع المدنى الذى يستطيع أن يسائلهم عن مدى تحقيق الأهداف السابق الإتفاق بشأنها .

2- إن دور الوزارات المعنية بشئون الإقتصاد (وزارة الإقتصاد ، وزارة المالية) أساسي فى تحقيق قدر كبير من الإلتزام. ذلك أن كافة الشركات والمؤسسات الخاصة الموجودة فى المجتمع والتى دائما وغالبا ماتلجأ إلى تمويل عن طريق سوق رأس المال – التى تشرف عليها الوزارات السابقة – ، ومن ثم فإن هناك إمكانية كبيرة لتحقيق إلتزام تلك المؤسسات بأهداف الخطة والنابع من إشراف الدولة على المقدرة التمويلية لتلك المؤسسات (إصدار الأسهم ، التوسع ، الإقتراض ، السندات).

3- ويعد أسلوب العقود العامة (الحكومية) مع الشركات والمؤسسات الخاصة من أهم أساليب التحفيز والإلتزام . حيث أن الصناعات الكبرى ، والخدمات العامة مملوكة للدولة ، فمن الممكن عن طريق تعاقد تلك الصناعات والقطاع الخدمى (الطرق ، الكبارى ، الرى والصرف الزراعى، الصرف الصحى ، شبكة الكهرباء ، التشييد والبناء . وغيرها). تحقيق قدر كبير من الإلتزام بالخطة . حيث تستطيع الدولة عن طريق تعاقد تلك الوحدات المملوكة للدولة أو تقوم بها الدولة أن تلزم القطاع الخاص بتنفيذ باقى جوانب الخطة السابق الإتفاق عليها. حيث تتعاقد الدولة مع المؤسسات الأكثر إلتزاما بأهداف الخطة.

4- كذلك فإن أسلوب المشتريات الحكومية[1] من القطاع الخاص ومؤسساته يعد ذو تأثير كبير على إلزام تلك المؤسسات بتحقيق أهداف الخطة، حيث تعطى الدولة أولوية توريد مشترياتها من القطاع الخاص للمؤسسات الأكثر إلتزاما بتحقيق الأهداف السابق الإتفاق بشأنها.

5- ومن ضمن أساليب التوجيه (أو التحفيز أو الإلزام) لتحقيق أهداف الخطة الحوافز التى يمكن أن توفرها الخطة كتشجيع المؤسسات التصديرية بإعطائها مزايا لإصدار أسهم أو سندات جديدة ،أو إعفاءات ضريبية معينة . وضمان المصدرين ضد بعض المخاطر التصديرية وتوفير وسائل النقل .

---

1) دكتور إبراهيم العيسوى – "التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للإقتصاد المصرى" – معهد التخطيط القومى – مذكرة خارجية (1375) – مارس 1990 – ص41 .

كذلـــك توجد حوافز متعلقة بنوعيات معينة من الإنتاج يحتاجها المجتمع وتدخل ضمن الخطة العامة ، كإعفاءات ضريبية للمناطق الجديدة الصناعية ، والمناطق الحرة.

6- يعتـــبر دور هيئة الإستثمار أساسي فى إعطاء موافقاتها للمشروعات الجديدة الـــتى تقام فى الإقتصاد القومى، وفقا لدراسة الجدوى المالية ، والإقتصادية – التى تعكس وجهة نظر المجتمع – ، والبيئة.

ومن ثم تعد تلك الموافقات أساسية فى تفضيل المشروعات التى تحقق أهداف الخطـــة ، وبها قد كبير من الإلتزام بتلك الأهداف ، كما تستطيع هيئة الإستثمار عند إعطـــاء موافقتها وضع محددات أو إشتراطات قانونية تدعم عملية الإلتزام بأهداف الخطة ، وذلك إعتمادا على الجدوى الإقتصادية والبيئية للمشروعات.

وكذلك إستمرارية متابعة تلك المشروعات للتأكد من مدى إلتزام أصحابها بما جاء فى وثيقة المشروع والتى حصلت على موافقة هيئة الإستثمار بناءا عليها.

7- إلا أن الأمـــر بالنســـبة للأسعار يتطلب أسلوب معين حتى لاتستخدم كحوافز للشـــركات والمؤسســـات وتضر بالمستهلكين والمستخدمين وبما ينعكس على مجمل الإقتصاد والمجتمع .

وبالتالى هناك أكثر من أسلوب للتعامل مع الأسعار فى الخطة، فمن تلك الأساليب:-

- تحديـــد سقوف سعرية لايجوز تجاوزها إلا بناءا على دراسات معينة وفى ظروف معينة .
- تحديد هوامش الربح التى تضاف إلى التكاليف الفعلية للوحدات المنتجة .
- عدم زيادة أسعار أى منتج إلا بناءا على إخطار للجان التسعير التخطيطية ، وبمبرراته ، وتتم الموافقة عليها قبلها بفترة كافية .
- إن التفاوض قائم ومستمر بين المؤسسات ولجان التسعير الحكومية للإتفاق علـــى أى تغيير فى الأسعار – ولايتم ذلك من جانب المؤسسات المنتجة بمفردها .